بالقياس إلى غيرهم من المنتجين الزراعيين من هذا المنظور. حيث يلاحظ انخفاض متوسط عائد الفدان من المحاصيل المنزرعة لدى الخريجين عن العائد المحقق للفدان لدى المستثمر وبنسبة تتباين مع نوعية المحصول وتتراوح مابين ١١,٣٪ - ٦٣,٦٪ فى أغلب الحاصلات باستثناء محصولى القمح ، والبطيخ الجرمة والتى ينخفض فيها متوسط عائد الفدان لدى الخريجين عن العائد المحقق منها لدى المستثمر بنسبة بلغت نحو ٣,٥٪ ، ٦,٠٪ فى كلا المحصولين على الترتيب . وكذلك أيضا فإن المقابلة فيما بين إنتاجية وصافى عائد الفدان من المحاصيل المنزرعة لدى الخريجين مع إنتاجيتها وصافى العائد منها لدى المستثمرتشير إلى ارتفاع تكلفة الانتاج لدى الخريجين بالقياس إلى تكلفة الإنتاج لدى المستثمر . وإن كان من الملاحظ هنا ووفقا لمؤشر صافى عائد الفدان من المحاصيل المنزرعة تتفوق فئة صغار الزراع المنتفعين ثم الفئات الاجتماعية الأخرى عن المستثمرين حيث يحققون عائد صافى أكبر للفدان من المحاصيل المنزرعة .

وفى هذا الإطار أيضا وفى سبيل التمييز بين الفئات المختلفة من الخريجين من حيث الكفاءة الانتاجية ومن خلال مؤشرى الإنتاجية وصافى عائد الفدان من المحاصيل المنزرعة تشير نتائج الدراسة وبشكل عام إلى التفوق النسبى للخريجين الزراعيين على غيرهم من الفئات الأخرى من الخريجين ، كما تشير هذه النتائج ايضا إلى التفوق النسبى للخريجين الزراعيين من حملة المؤهلات المتوسطة وخاصة المنتمين إلى أسر زراعية عن غيرهم من حملة المؤهلات العليا الزراعية ، وكذلك حملة المؤهلات الأخرى غير الزراعية سواء العالية أو المتوسطة - ويمكن إرجاع أسباب تفوق الخريجين الزراعيين وخاصة المنتمين إلى أسر زراعية عن غيرهم من الفئات الاخرى من الخريجين الى المعرفة العلمية والخبرات التطبيقية بفنون وأساليب الزراعة والتى أكتسبوها من خلال الأسرة إلى جانب كونهم وخاصة حملة المؤهلات المتوسطة منهم أقرب إلى العامل الزراعى من حيث الهبرة والمعرفة إلى جانب القدرة على تحمل أعباء العمل الزراعى الشاق وتكييف حياته الإجتماعية مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات الجديدة والتى قد تتشابه مع ظروف مجتمعاتهم الريفية السابق. ومما يؤكد على ذلك أيضا تسجيل الخريجين الزراعيين وخاصة المنتمين إلى أسر زراعية وحملة المؤهلات المتوسطة منهم لعدد أيام عمل أكبر خلال العام عنه فى حالة الفئات الأخرى من الخريجين . إلى جانب أرتفاع درجة التكثيف المحصولى بأراضى الخريجين الزراعيين من حملة المؤهلات المتوسطة عنه فى حالة الفئات الأخرى من الخريجين.

وعليه وفى إطار النتائج السابقة يمكن القول بأن تشغيل الخريجين بالزراعة من خلال هذا المشروع يقابله تضحيات اقتصادية كبيرة نسبيا امام انخفاض كفاءتهم الانتاجية بالقياس الى الكفاءة الانتاجية لغيرهم من فئات المنتجين الزراعيين الاخرين فى مناطق الاراضى الجديدة وإن كانت هذه التضحيات الاقتصادية تقل فى حالة الخريجين الزراعيين وخاصة المنتمين الى اسر زراعية وحملة المكؤهلات المتوسطة منهم عن غيرهم من فئات الخريجين الاخرى .

أما بالنسبة لإنجازات المشروع نحو تحقيق الهدف الثالث المخطط له والخاص بتكوين مجتمعات ريفية جديدة مستقرة تساعد على الجذب السكانى لمناطق الأراضى الجديدة ، فيمكن القول وبصفة عامة أن وجود مثل هؤلاء الخريجين فى التجمعات السكانية بالأراضى الجديدة وممارستهم للنشاط الزراعى يعد من مؤشرات النجاح فى تكوين مثل هذه المجتمعات خاصة فى بداية حياة المشروع .

إن تنفيذ أى من المشروعات قد يواجه ببعض المشاكل والمعوقات التى تحد من أدائه نحو تحقيق اهدافه المخططة وذلك بسبب القصور فى إعداد وتخطيط مثل هذه المشروعات أو بسبب ظهور ظروف طارئة غير مواتية لاتسمح بتحقيق الأداء المستهدف للمشروع . وفى هذا الشأن وبالنسبة للمشروع تحت الدراسة وبإعتباره مشروعا زراعيا فقد يواجه ببعض المشاكل والمعوقات التى تواجه المنتجين الزراعيين بشكل عام وفى أى موقع ، إلا أنه إلى جانب ذلك قد يكون له مشاكله أو معوقاته الخاصة المرتبطة بطبيعة المشروع وخصائص المجموعات المستهدفة منه والتى كثيرا ماتثار من خلال الأجهزة الرسمية المعنية بالمشروع أو من خلال الندوات العلمية وأجهزة الإعلام . وفى هذا الاطار فقد تضمنت بعض الدراسات الميدانية لمجتمعات الخريجين تحديد بعض هذه المشاكل والمعوقات فيما يلى :

- تسلم الخريجين أو البعض منهم الأراضى المخصصة لهم متضمنة بعض المساحات التى لم يستكمل استصلاحها بعد .

- قلة مياه الرى عن الاحتياجات الفعلية للزراعات .

- ضعف دور جهاز الإرشاد الزراعى فى مناطق المشروع .

- ضعف دور التعاونيات الزراعية فى تقديم الخدمات الزراعية خاصة فيما يتصل بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى ، والتمويل ، والتسويق .

- محدودية منافذ تسويق الانتاج وغياب الخدمات التسويقية ، ومن ثم وجود الأسعار الاحتكارية بالنسبة لفائض الإنتاج فى مناطق المشروع عند تسويقه إلى خارج هذه المناطق .

- عدم كفاية التمويل المقدم من الأجهزة الائتمانية المتخصصة .

- عدم توافر الأسمدة الطبيعية فى مناطق المشروع وارتفاع تكلفة الحصول عليها من خارج هذه المناطق .

- النقص فى الأيدى العاملة الزراعية المتاحة فى مناطق المشروع خاصة فى مواسم الذروة مع ارتفاع أجورها .

- غياب أو عدم تشغيل بعض مرافق الخدمات العامة فى المناطق الجديدة .

- انخفاض مستوى العائد من المحاصيل المنزرعة ومن ثم انخفاض مستوى الدخل العائلى والفردى للخريجين .

٨- أمكانات وآفاق تطوير المشروع :

إن البحث فى آفاق تطوير المشروع تحت الدراسة وإن كان يتطلب البحث فى أسلوب ادارته وتنفيذه ، وفى مدى توافر المناخ اللازم لتحقيق الأهداف المخططة له ، وعلى نحو ماسبق بيانه ، إلا أن ذلك قد يمتد أيضا ليشمل البحث فى مجالات التنمية الزراعية الأخرى التى يمكن أن يتضمنها المشروع فى المناطق الجديدة بغرض زيادة قدرته الاستيعابية على توظيف المزيد من اعداد الخريجين وزيادة فاعليته فى تحقيق أهداف التنمية الزراعية . وإذا كانت الفكرة الأساسية للمشروع حاليا تقوم على تمليك شباب الخريجين لمساحات محددة من الأراضى الجديدة المستصلحة لاستزراعها فإن التعريف بمساحة الأراضى الجديدة القابلة للاستصلاح والاستزراع مستقبليا وفى ضوء الموارد المائية المتاحة يعد نقطة البداية من أجل التعريف بالاحتمالات المستقبلية لإمكانية مساهمة المشروع بفكرته الحالية فى توفير فرص العمل المنتج أمام شباب الخريجين . وفى هذا الشأن فإن الدراسات والمسوحات الاستكشافية التى أجريت بغرض تحديد اولويات الأراضى الجديدة التى يمكن استصلاحها واستزراعها فى ضوء الموارد المائية المتاحة ومايمكن تدبيره منها فى المستقبل القريب قد خلصت إلى تحديد مايقرب من ٢,٥٨٣ مليون فدان يقع الجانب الأكبر منها بشرق الدلتا وسيناء ، والصحراء الغربية ، وفى

المقابل فقد بلغت جملة المساحات التى تم استصلاحها منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٢/٩١ نحو ٢,١٩٥ مليون فدان ، وهو مايعادل نحو ٨٥٪ من إجمالى المساحات التى حددت أولوية استصلاحها فى ضوء الموارد المائية والمتاحة والمتوقعة ، وهو مايشير بدوره إلى محدودية التوسع فى الأراضى الزراعية الجديدة فى المستقبل القريب ، ممايعكس بدوره محدودية الفرص المستقبلية فى تشغيل الخريجين بالقطاع الزراعى فى إطار المفهوم الحالى للمشروع تحت الدراسة ، والمساحات التى تخصص من أجله ونصيب الخريج منها ، وهو مايؤكد كذلك ضرورة تطوير الفكره الحالية للمشروع لتشمل مشروعات إنتاجية أخرى داخل نفس القطاع ويمكن أن يشارك فيها الخريجون ، وذلك إما بهدف زيادة فاعلية المشروع الحالى وبفكرته القائمة أو بهدف زيادة الفرص لتشغيل الخريجين داخل نفس القطاع .

وعليه فإذا كان تحديد المشاكل والمعوقات التى واجهت تنفيذ المشروع فى المرحلة السابقة (والسابق ذكرها) تطرح بدورها الكثير من أفكار المشروعات التى يمكن تنفيذها ومن خلال مشاركة الخريجين فى البعض منها بهدف زيادة فاعلية المشروع بفكرته الحالية ، إلا أن استكمال أفكار هذه المشروعات يتطلب أيضا التعريف بنوعية الانتاج الزراعى المتوقع أن يسود بالأراضى الجديدة . وفى هذا الشأن وفى إطار سيادة الأراضى الرملية ، والرملية الجيرية ، والطينية الرملية فى المناطق الجديدة للتوسع الزراعى وبافتراض الاتجاه نحو زراعة المحاصيل التى تتلائم مع خصائص هذه الأراضى ، يتوقع أن تسود زراعات الفاكهة ، والخضروات فى أغلب مواقع هذه الأراضى وحيث تأتى بعد ذلك محاصيل الأعلاف ، ثم المحاصيل الزيتية والمحاصيل التقليدية الأخرى .

وعليه فإذا كانت محاصيل الأعلاف تعد من المحاصيل الزراعية الرئيسية التى يتوقع أن تحتل وزنا نسبيا كبيرا فى إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة فى المناطق الجديدة ولاعتبارات فنية ، فى نفس الوقت الذى تشير فيه تجربة الماضى فى هذه المناطق إلى أن محاصيل الأعلاف تدخل دائرة المحاصيل التى تواجه بوجود الأسعار الاحتكارية المنخفضة عند تسويقها بسبب عدم وجود الثروة الحيوانية الكافية لدى منتجى الأعلاف ، وإذا كان نقص الأسمدة الطبيعية فى المناطق الجديدة يعد من المشاكل التى تواجه المنتجين الزراعيين فى هذه المناطق ، فإن التكامل مابين نشاطى الإنتاج النباتى والحيوانى داخل نفس المزرعة يعد ضرورة تفرضها الظروف المشار إليها فى نفس الوقت الذى يعد فيه نشاط

الإنتاج الحيوانى مصدرا آخر من مصادر الدخل المزرعى ومن ثم المساعدة على زيادة الدخل المزرعى الإجمالى . وفى هذا الإطار كذلك ومع توقع احتلال زراعات الفاكهة لوزن نسبى كبير فى إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة أيضا فإن وجود نشاط إنتاج عسل النحل داخل هذه المزارع يساعد على زيادة الدخل المزرعى الإجمالى باعتباره مصدرا آخر من مصادر الدخول الزراعية .

إن وجود التكامل بين نشاطى الإنتاج النباتى والحيوانى إلى جانب وجود انتاج عسل النحل لايعنى زيادة القدرة الاستيعابية للمشروع على تشغيل عدد أكبر من الخريجين وإنما يساعد على زيادة مستوى دخول المستفيدين من المشروع والتغلب على بعض المشاكل أو المعوقات التى تواجه نشاطهم الزراعى ومن ثم المساهمة فى الارتفاع بالكفاءة الانتاجية فى مزارعهم .

وكذلك أيضا إذا كانت الاتجاهات الحالية والمستقبلية للزراعة فى المناطق الجديدة وبشكل عام شاملة فى ذلك أراضى الخريجين تشير إلى سيادة زراعات الفاكهة والخضروات ثم مجموعة المحاصيل الزيتية فى إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة فى هذه المناطق ، فى نفس الوقت الذى يواجه فيه تسويق الفائض من إنتاج هذه الزراعات بكثير من الصعوبات ومن أهمها وجود الأسعار الاحتكارية المنخفضة فإن وجود المشروعات التى تقوم على تجهيز وتصنيع هذه المحاصيل الزراعية داخل نفس المناطق الجديدة من شأنه زيادة الطلب المحلى للمناطق الجديدة على إنتاجها من هذه المحاصيل الزراعية ومن ثم الارتفاع بأسعارها المزرعية إلى جانب سهولة تسويق هذا الفائض إلى خارج هذه المناطق فيما بعد . ومن نماذج هذه الصناعات : صناعة عصر واستخراج زيوت الطعام ، وتجفيف الفاكهة والخضروات ، وإنتاج الصلصة والعصائر الطبيعية ، وتجهيز وتعبئة البقوليات وغيرها .

إن وجود مثل هذه الصناعات فى المناطق الجديدة وإن كان يساعد على زيادة فاعلية وكفاءة المشروعات الزراعية بها فى تحقيق أهدافها بما فى ذلك مشروع الخريجين ، فإن مشاركة شباب الخريجين فى مثل هذه المشروعات قد يكون من المحاور الأساسية لزيادة القدرة الاستيعابية للمشروع تحت الدراسة فى تشغيل عدد أكبر من الخريجين .

وكذلك أيضا فإنه مع وجود الصعوبات أمام المنتج الزراعى فى المناطق الجديدة فى تصريف فائض إنتاجه من المحاصيل بأسعار مناسبة فى نفس الوقت الذى يتصف فيه أداء التعاونيات الزراعية فى هذه المناطق بالضعف فى مجال التسويق فإن فى ذلك مايجعل من ضرورة وجود المشروعات

القائمة على تسويق فائض إنتاج المناطق الجديدة إلى خارج هذه المناطق عنصرا أساسيا لتطوير أداء المشروعات الزراعية داخل هذه المناطق .

وإذا كانت التفاوتات السعرية الكبيرة فيما بين هذه المناطق ، ومراكز الاستهلاك الرئيسية من العوامل المشجعة على وجود ونجاح مثل هذه المشروعات فإن نوعية المحاصيل المنزرعة بهذه المناطق تعد أيضا من العوامل المشجعة على ذلك حيث تسمح باستمرارية العمل فى هذه المشروعات طوال العام ، وذلك عكس الحال بالنسبة لنشاط تسويق المحاصيل التقليدية الأخرى الذى قد يتصف العمل به بالموسمية . كذلك أيضا فإن فكرة مثل هذه المشروعات قد تمتد لتشمل تسويق المدخلات الزراعية اللازمة فى هذه المناطق .

وكذلك أيضا وفى دائرة القطاع الزراعى فإن البحث فى مجالات الإنتاج السمكى تشير إلى غياب الاحتمالات أمام توظيف المزيد من العمالة فى المصايد الطبيعية سواء تلك الممثلة فى مصايد البحر الأبيض ، والبحر الأحمر ، أو تلك الممثلة فى مصايد البحيرات ونهر النيل وحيث زيادة وحدات الصيد العاملة فى هذه المصايد وما يرتبط بها من عمالة بشرية عن الطاقة الاستيعابية لإمكانات هذه المصايد من موارد سمكية . كما تغيب هذه الاحتمالات أيضا بالنسبة للصناعات المرتبطة بنشاط الصيد ، حيث تشير الطاقة الإنتاجية لهذه الصناعات والقائمة حاليا إلى كفايتها لتلبية الاحتياجات الحالية لنشاط الصيد . هذا وقد يستثنى من ذلك مجال الصيد عن طريق الاستزراع السمكى وخاصة مزارع الأقفاص فى المجارى المائية والتى بدأت فى الانتشار منذ عام ١٩٨٤ وإن كانت تتركز النسبة الغالبة منها فى نطاق مدينتى دمياط والمنصورة ، فى نفس الوقت الذى توجد فيه إمكانات كبيرة للتوسع فى مزارع الأقفاص فى كثير من المسطحات المائية المصرية ، والتى تعد ملائمة للمشروعات الفردية سواء من حيث رأس المال أو سهولة ادارتها . وقد يضاف إلى ذلك أيضا مجال الاستزراع السمكى عن طريق الأحواض الأسمنتية والتى يمكن تنفيذها فى مساحات محدودة حيث يبلغ مساحة الحوض نحو ١٥٠م٢ وبطاقة إنتاجية تبلغ نحو ٠,٤ طن فى الدورة الإنتاجية الواحدة . ويؤكد على نجاح هذه النوعية الأخيرة من مزارع الاستزراع السمكى تجربة تنفيذها من خلال مشروع التنمية الريفية المتكاملة فى محافظة البحيرة وبهدف توظيف بعض شباب الخريجين بالمحافظة .

وعليه وفى إطار أهداف الدراسة وماسبق الاشارة إليه عن تنظيم وادارة المشروع بفكرته الحالية

وكفاءة أدائه نحو تحقيق الأهداف المخططة له إلى جانب ماسبق ذكره أيضا عن المشاكل والمعوقات التى تواجه تنفيذ المشروع حاليا ومجالات وأفكار مشروعات التنمية المشار إليها يمكن طرح تصور عن إمكانات وآفاق تطوير المشروع الحالى . إلا أنه لمن الجدير بالاشارة هنا أولا صعوبة الفصل مابين بعض عناصر تطوير المشروع تحت الدراسة ، وتلك اللازمة لتطوير الأداء بمشروعات المستفيدين الآخرين من الأراضى الجديدة حيث إن تطوير الأداء بمشروعات الخدمات الاجتماعية ، وعلى سبيل المثال ، لايعد هدفا أو وسيلة لتطوير الأداء فى مشروعات الخريجين فقط بل يعد هدفا أو وسيلة لتطوير أداء جميع الفئات المستفيدة فى المناطق الجديدة .

وعليه وفى إطار الاشارة السابقة الذكر يمكن طرح التصور الآتى حول إمكانات وآفاق تطوير فكرة المشروع وتحسين أدائه نحو تحقيق الأهداف المخططة .

- تحديد أهداف واقعية وعملية للمشروع وفى إطار الإنجازات الفعلية لخطط وبرامج استصلاح الأراضى الجديدة فى السنوات السابقة وليس على أساس الأهداف المخططة للخطط والبرامج الجارية حتى يمكن تجنب وجود قوائم الانتظار بين الخريجين إلى حين التسليم الفعلى للأراضى إلى جانب تجنب وجود الاحباط بين الخريجين الذين تشملهم قوائم الانتظار أو بين الادارة المسئولة عن المشروع ذاته .

- وجود تنظيم إدارى جيد للمشروع يقوم على تحقيق الأهداف المخططة للمشروع ولاتقف واجباته ومسئولياته عند حد الإعلان عن المساحات المستهدف تخصيصها للخريجين واختيار الأعضاء المستهدفين منهم ومتابعة جديتهم فى ممارسة النشاط الزراعى فقط بل تمتد أيضا لتشمل تسلم الأراضى المستصلحة ، ومرافق الخدمات العامة ، ومبانى الإسكان من الجهات المنفذة لها ووفقا للمواصفات الموضوعة إلى جانب الإشراف على تشغيل مرافق الخدمات العامة أو تحمل مسئولية تشغيلها بشكل مباشر خلال السنوات الأولى لعمل المشروع فى أى من المناطق ، وذلك إلى جانب تنفيذ الوسائل اللازمة للتغلب على المشاكل والمعوقات التى تواجه نشاط الخريجين خلال فترة عمل المشروع فى أى من المناطق الجديدة . وفى هذا الإطار يمكن قصر شغل الوظائف اللازمة لتشغيل مرافق الخدمات العامة فى هذه المناطق على الخريجين العاملين ودون اللجوء إلى إسنادها إلى العاملين القدامى بالهيئات أو الوزارات المعنية بمثل هذه المرافق ، وذلك بهدف زيادة القدرة الاستيعابية للمشروع على توظيف عدد أكبر من شباب الخريجين .

- استكمال الإطار التنظيمى والمؤسسى بالمناطق الجديدة . وحيث يجب الاعتراف بأن أغلب مناطق الأراضى الجديدة إن لم يكن جميعها تضم مساحات كبيرة من الأراضى المستصلحة أو المستهدف استصلاحها والتى تقع على مسافات طويلة من مواقع الهيئات والمؤسسات المختصة بتشغيل وادارة مرافق الخدمات العامة أو توفير الخدمات الإنتاجية الأخرى والتى تقع فى دائرة المحافظات المعنية بهذه المناطق ، وهو ماقد يصاحبه وفى أغلب الأحوال صعوبة إشراف مثل هذه الهيئات أو المؤسسات على تشغيل أو ادارة هذه المرافق أو توفير الخدمات المطلوبة بالكفاءة اللازمة . وهذا يشير فى النهاية إلى الحاجة إلى إنشاء مراكز ادارية جديدة داخل مناطق الأراضى الجديدة ، وحيث تضم هذه المراكز مؤسسات فرعية تابعة للهيئات والمؤسسات القائمة على مستوى المحافظة لكى تتولى مسئولية الإشراف على تشغيل أو إدارة مرافق الخدمات العامة وتوفير الخدمات الإنتاجية المطلوبة على مستوى المناطق الداخلة فى زمام مثل هذه المراكز الادارية الجديدة . وفى هذا الاطار أيضا وفى سبيل زيادة الطاقة الاستيعابية للمشروع على توظيف عدد أكبر من الخريجين يمكن قصر شغل الوظائف التى يتطلبها تشغيل وإدارة هذه المراكز الادارية الجديدة بما تتضمنه من مؤسسات فرعية على شباب الخريجين العاطلين بعد التدريب الكافى وقد يستثنى من ذلك الوظائف القيادية فى هذه المؤسسات الفرعية .

- منح الأولوية الأولى للخريجين الزراعيين وخاصة حملة المؤهلات المتوسطة منهم والمنحدرين من أسر زراعية بالنسبة لنشاط زراعة الأراضى الجديدة باعتبارهم أكثر الفئات بين الخريجين كفاءة فيأدارة وتشغيل مزارعهم إلى جانب كونهم يمثلون أكثر الفئات بين الخريجين معاناة من حيث ارتفاع معدل البطالة فيما بينهم .

- تداخل أراضى الخريجين مع أراضى صغار الزراع المنتفعين من الأراضى الجديدة باعتبار أن الفئة الأخيرة تعد مصدرا من مصادر توفير العمالة الموسمية اللازمة فى مثل هذه المناطق وهو مايساعد على التخفيف من مشكلة النقص فى الأيدى العاملة الزراعية التى تواجه عمل الخريجين فى هذه المناطق .

- ضرورة وجود التكامل بين نشاط الانتاج النباتى ، وأنشطة الانتاج الحيوانى والحشرى بمزارع الخريجين حيث يساعد ذلك على مقابلة مشكلة انخفاض مستوى دخولهم والتغلب على بعض

المعوقات الأخرى فى هذا النشاط . وهو مايساعد بدوره على الارتفاع بالكفاءة الإنتاجية لمزارع الخريجين . وفى سبيل تحقيق هذا الهدف قد يكون توفير القروض اللازمة لنشاط الانتاج الحيوانى والحشرى من بين الوظائف الأساسية للمشروع وفى السنوات الأولى من تسليم الأراضى للخريجين .

- تطوير فكرة المشروع لتشمل مشروعات إنتاجية وخدمية أخرى مساعدة ، حيث تشير إمكانات المناطق الجديدة إلى وجود الفرص لإقامة الكثير من المشروعات الإنتاجية والخدمية والتى تعد من ناحية ذات أهمية أساسية فى تنمية النشاط الزراعى فى المناطق الجديدة إلى جانب كونها تساعد على زيادة الطاقة الاستيعابية للمشروع من حيث القدرة على توظيف عدد أكبر من الخريجين، ويأتى فى مقدمة هذه المشروعات كل من مشروعات التسويق الزراعى ، ومشروعات التصنيع الزراعى وعلى نحو ما سبق ذكره . ويضاف إلى ذلك أيضا مشروعات الاستزراع السمكى عن طريق مزارع الأقفاص والأحواض الأسمنتية الصغيرة والسابق ذكرها .

وفى هذا الإطار قد يصبح تصميم وإعداد هذه المشروعات ثم الترويج لها بين الخريجين من الوظائف الأساسية للتنظيم الادارى المقترح للمشروع حيث يمكن توطين المشروعات الصناعية منها فى المراكز الادارية الجديدة المشار إليها من قبل أو فى المناطق والقرى المختلفة خاصة مشروعات التسويق الزراعى والاستزراع السمكى وذلك وفقا لتوافر المقومات اللازمة لإقامة أى من هذه المشروعات .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من نماذج هذه المشروعات التى يمكن اعدادها وتنفيذها بتكلفة مناسبة تتناسب مع الطابع الفردى فى تملك هذه المشروعات وادارتها ، وإن كان يقابل ذلك من جهة أخرى وجود بعض نماذج المشروعات الأخرى التى قد يتطلب تنفيذها استثمارات كبيرة ، وحيث يمكن فى مثل هذه الحالات التخلى عن فكرة المشروعات الفردية ، والخروج إلى فكرة المشروعات الجماعية بحيث تتمكن مجموعة من الخريجين من المشاركة فى ملكية المشروع وإدارته .